الأمم المتحدة A/73/PV.77

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون
الجلسة العامة ٧٧

الثلاثاء، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

نظرا لغياب الرئيسة، تولت الرئاسة نائبة الرئيسة السيدة إيوانو (قبرص).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٣٤ من جدول الأعمال (*تابع*)

منع نشوب النزاعات المسلحة

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ (A/73/741).

السيدة بورشيل (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الهامة لمنح الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ فرصة لعرض النتائج الهامة لتقريرها الثالث (انظر A/73/741) أمام الجمعية العامة. والشكر موصول لرئيسة الآلية، السيدة كاترين مارشي - أويل، على عرض التقرير بشأن تنفيذ ولايتها، والذي يبين التقدم المحرز منذ إنشائها ويسرد التحديات المتبقية.

تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به ممثل كرواتيا في وقت سابق اليوم (انظر A/73/PV.76)، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

تدين ألمانيا بأشد العبارات جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في سورية. إن الإفلات من العقاب على ارتكاب تلك الجرائم أمر غير مقبول. ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة ومحاسبتهم على ارتكاب أشد الجرائم خطورة؛ ويجب أن نكفل المساءلة عن الفظائع التي ارتكبت في سورية. فلا يمكن تحقيق سلام مستدام من دون بدء عملية مصالحة فعالة وشاملة للجميع.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ومنذ عام ٢٠١١، ما برح المدعي العام الألماني يحقق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سورية. وقد صدرت عدة أحكام. ويشكل الأمر الدولي بإلقاء القبض على اللواء جميل حسن، المدير السابق لإدارة المخابرات الجوية السورية والقبض على عضوين سابقين من أعضاء المخابرات السورية في ألمانيا في شباط/فبراير، نتيجة للتعاون الفرنسي الألماني الوثيق، خطوتين هامتين نحو تحقيق العدالة والمصالحة للضحايا. وتضطلع الآلية بدور حاسم في تحقيق المساءلة والعدالة في سورية. ولذلك، تود ألمانيا التأكيد من جديد على دعمها السياسي الكامل للآلية.

لقد دخل النزاع في سورية الآن عامه التاسع، كما سمعنا عدة مرات اليوم. ونشعر بالجزع إزاء استمرار الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة الواسعة النطاق لحقوق الإنسان وإزاء جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني في سورية. ويظهر استمرار عمليات الاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب والاختفاء القسري بلا هوادة الأزمة الشديدة فيما يتعلق بالحماية في سورية. والتقارير الواردة عن الاستيلاء على مخيمات النازحين وهدمها، إلى جانب عرقلة النظام السوري لعودة بعض النازحين، تثير بالغ القلق وتزيد من تسليط الضوء على الافتقار إلى سيادة القانون في سورية.

أثلج صدورنا أن نسمع عن التقدم الذي أحرزته الآلية خلال السنة الماضية. ويبين التقرير أنها أصبحت مستودعا مركزيا للمعلومات والأدلة على الجرائم المرتكبة في سورية. ونرحب بالتحقيقات المحددة الأهداف التي اضطلعت بها، والتي كفلت من الناحية الاستراتيجية سد الثغرات في الأدلة التي جمعتها بالفعل جهات فاعلة أخرى وأدت إلى فتح ملفي قضيتين.

ومن أجل الاضطلاع بهذا العمل الهام والوفاء بمهمتها، يتعين على الآلية التعاون الوثيق مع الآليات القائمة الأخرى، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، ومع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول والمجتمع المدني. ولذلك، يسرنا أن نسمع أن الآلية قد زادت من تعاونها مع الشركاء الرئيسيين وأنها أقامت أطر تعاون إضافية.

وفي هذا السياق، نرحب بأن الآلية وقعت مذكرة تفاهم مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويندرج التحقيق مع المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ضمن ولاية الآلية، التي يمكن بالتالي أن تؤدي دورا حاسما في ضمان المساءلة عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية. ونرحب أيضا بأنها سعت بشكل استباقي إلى إيجاد سبل لتمكين السوريين ومنظمات المجتمع المدني السوري عن طريق إنشاء أطر للحوار والتعاون، ونشجع الآلية على مواصلة هذا العمل الهام.

وفي الوقت نفسه، نشجع الآلية على مواصلة الحوار مع الدول الأعضاء وأجهزة الادعاء الوطنية. ونثني على الآلية لتعاونها الوثيق والبناء مع ألمانيا، ولا سيما مع المدعي العام. ولا يمكن تحقيق هدفنا المشترك – تحقيق المساءلة في سورية – إلا من خلال التعاون الوثيق بين جميع الجهات الفاعلة المعنية.

ومن أجل مواصلة هذا العمل الهام، من الضروري ضمان توفير تمويل مستدام للآلية. وما برحت ألمانيا تساهم بمبلغ مليون يورو سنويا في الآلية منذ عام ٢٠١٧، وستزيد مساهمتها لعام ٢٠١٩ بواقع ٢٥٠ ٠٠٠ يورو، بإجمالي ١,٢٥ مليون يورو.

لكفالة أساس مالي مستقر للآلية في عام ٢٠١٩، نظمت ألمانيا – مع ليختنشتاين وقطر وهولندا والدانمرك وأيرلندا – مؤتمرا لإعلان التبرعات، ذكر في المناقشة الجارية اليوم عقد في جنيف في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وعلى الرغم من أن عددا من الدول التزمت بالمساهمة في ميزانية الآلية في عام ٢٠١٩، فإن التقرير يبين أن الاحتياجات المالية لهذا العام لم تتحقق بالكامل. وذلك يدل بوضوح على أن التمويل المستدام للآلية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة. وبدون التمويل المستدام، لن تتمكن الآلية من التخطيط لعملها

الهام أو القيام به على نحو فعال. ولذلك، فإننا نرحب بأن الآلية قد قدمت التماسا رسميا بإدراجها في الميزانية العادية للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٠.

إن تحقيق العدالة يستغرق وقتا، ولكنه خطوة حاسمة على الطريق نحو السلام المستدام. وبالتالي، علينا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان أن تسود العدالة. فالشعب السوري يستحق العدالة والسلام والمصالحة. وعمل الآلية يكتسي أهمية قصوى في ذلك الصدد.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب مملكة هولندا بمناقشة اليوم بشأن التقرير الثالث (انظر A/73/741) للآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسورية. وأشكر السيدة كاترين مارشي – أويل، رئيسة الآلية، على إحاطتها الإعلامية المتبصرة، وكذلك على جودة وشمول التقرير.

إن مملكة هولندا تؤيد تأييدا كاملا البيانين اللذين أدلي بهما بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ٢٧ في الاتحاد الأوروبي ممثلا ليختنشتاين وكرواتيا (انظر A/73/PV.76).

من خلال الاستماع إلى بيانات اليوم، فإن الرسالة الموجهة من الجمعية العامة لا تزال تتجلى بوضوح: وهي أنه يجب تحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة المرتكبة في سورية، والتي تمثل أكثر الأمثلة الحديثة المؤثرة للآثار المترتبة عن الإفلات من العقاب. إن نظاما لا يمكن مساءلته سيواصل سلوكه المهين. وإضافة إلى استمرار المعاناة في الميدان، ينطوي هذا المأزق على خطر تقويض القانون والنظام الدوليين. ونجتمع اليوم مرة أخرى للتأكيد على أن الجمعية لن تستسلم لذلك المصير. وأود أن أركز على ثلاثة جوانب – ضمان المساءلة، والتمويل المستدام، وتعزيز التعاون.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، وهي كفالة المساءلة، أشير إلى أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احترام وضمان حقوق الإنسان لجميع الأفراد الموجودين على أراضيها. ولإنهاء الإفلات من العقاب، يقع على عاتق الدول التزام بإجراء تحقيقات شاملة ومحاكمة جميع الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية. والإخفاق في ذلك سيجعله التزاما على المجتمع الدولي.

إن الآلية كيان فريد للعدالة الجنائية الدولية يدعم المساءلة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وفي الوقت نفسه، يتعين على الدول الأعضاء أن تكفل الملاحقة القضائية بدعم من الآلية. ويجب علينا عدم توفير ملاذات آمنة للأشخاص المشتبه في ارتكابهم هذه الجرائم المروعة. ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول إلى النظر بعناية في تشريعاتها الوطنية، وتعزيز قدراتها الوطنية عند الاقتضاء لمقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية في سورية.

والتركيز الشديد على استقلال الآلية وحيادها شرط أساسي للحفاظ على ثقة المجتمع الدولي. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للضحايا التصدي للجرائم التي ترتكبها جميع الأطراف، بصرف النظر عن انتماء الجناة المزعومين.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية – وهي أهمية التمويل المستدام. إن مملكة هولندا مؤيد قوي للآلية، وقد ساهمت فيها بمبلغ يصل إلى ٥ ملايين يورو حتى الآن. والتمويل المستدام أمر لا غنى عنه من أجل التخطيط لأعمالها وتنظيمها لسنوات متعددة. ولذلك، فإننا نتطلع إلى العمل مع جميع الدول في وقت لاحق من هذا العام للحصول على تمويلها من الميزانية العادية، كما هو الحال بالنسبة لآلية التحقيق المستقلة لميانمار.

وفي الختام، أود أن أشدد على حاجتنا جميعا لتعزيز التعاون مع الآلية، وهي هيئة فرعية أنشأتها الجمعية العامة وفقا للمادة ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، فإن منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك جميع الهيئات الفرعية والمنظمات ذات الصلة، يجب أن تتعاون تعاونا كاملا مع الآلية. ويشمل ذلك تبادل جميع المعلومات ذات الصلة مع الآلية. ونهيب بجميع الدول والمجتمع المدني القيام بذلك.

وفي الختام، فإن ضمان المساءلة عن أبشع الجرائم عملية قد تستغرق سنوات عديدة. لذلك يجب أن تظل الجمعية العامة بأسرها، وكل دولة من الدول الأعضاء كل على حدة راسخة العزم وتتحلى بالصبر في مسعاها. فالإفلات من العقاب لن يسود، ولا يمكن أن يتحقق السلام بدون العدالة. وبمساعدة من الآلية، يمكننا الاستماع إلى أصوات الضحايا وضمان أن تتحقق العدالة في يوم من الأيام.

السيد المنزلاوي (المملكة العربية السعودية): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن سعادته بالمشاركة في هذا الحوار التفاعلي الذي من شأنه إيضاح وجهة نظر المملكة العربية السعودية حيال هذه الآلية المحايدة وسبل تفعيلها بالشكل الذي يحقق العدالة والمساهمة في محاسبة المتسببين في هذه الكارثة الإنسانية المستمرة بحق الشعب السوري الشقيق.

يرحب وفد بلدي بهذه المناقشة الرسمية الأولى بشأن تقرير آلية المحاسبة (انظر A/73/741) والتي من شأنها تفعيل مشاركة الأمم المتحدة وأجهزتها في إرساء العدل لنصرة المظلومين، هؤلاء المظلومون الذين لا زالوا تحت وطأة القمع والانتهاكات الجسيمة لحقوقهم وآدميتهم.

نحيي رئيسة آلية المحاسبة، السيدة كاترين مارشي – أويل، ونقدر دورها البارز ومهمتها الصعبة في جمع المعلومات والأدلة المتعلقة بانتهاكات السلطات السورية المستمرة حتى هذه اللحظة. ونؤكد إن طريق المصالحة ليس سهلا. ولكن لا سلام من دون عدالة، ولا سلام مستدام في سورية من دون محاسبة. كما نشكرها على التقرير المقدم، والذي يوضح مدى جدية فريق عملها الذي يجمع المعلومات والأدلة في أحلك الظروف وبشكل نزيه ومهني.

قد يتساءل البعض لماذا هذه الآلية في هذا الوقت الذي يبدو فيه أن وتيرة القتل قد هدأت وأن شوكة الإرهاب قد انكسرت وأن مناطق التهدئة قد انتشرت؟ والجواب هو أن تقاعس مجلس الأمن في الالتزام بمبادئه وأولوياته حيال إرساء العدل والسلم الدوليين. وفشل القرارات السابقة بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية في حماية المشردين والحفاظ على أرواح الشهداء. حتم علينا التفكير في آلية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وحماية ما يمكن حمايته.

فالجيل الضائع من الأطفال لا زال لا يجد مدرسة في حيه. والمحتجزون المفقودون في غياهب السجون وفي المقابر الجماعية المجهولة ما زالوا غائبين. والأطفال والنساء والرجال الذين يختنقون من أثر الأسلحة الكيميائية. والتي أثبتت تقارير الأمم المتحدة مسؤولية القوات السورية عن استخدامها، ما زالوا ينتفضون.

تؤمن بلادي بقدرة المجتمع الدولي وفاعلية مؤسساته في حماية الإنسان وضمان حقوقه في كل أنحاء العالم، هذه الحقوق التي نزعها الإرهاب والتعصب والبطش؛ هذه الحقوق التي نزعتها العنجهية السياسية التي لا ترى سوى الذات.

إن الوصول للعدالة أمر شاق وطويل، ولكن ينبغي قبل ذلك اتخاذ الخطوات السلمية والنزيهة؛ فلا يخدم العدل والشفافية، ولن يلبي احتياجات الشعب السوري سوى محاسبة من اغتاله معنويا قبل كل شيء.

السيدة ليغا بيسكوب (إستونيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد إستونيا البيان الذي أدليا به في وقت سابق ممثلا كرواتيا، وليختنشتاين (انظر A/73/PV.76).

بادئ ذي بدء نود أن نشكر السيدة كاترين مارشي – أويل، رئيسة الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي، المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ على تقديم تقريرها الثالث (انظر A/73/741)، وعلى قيادتها المتفانية. وتدعم إستونيا تماما عمل الآلية وتقاريرها. ونود مرة أخرى أن نعرب عن استعدادنا

للتعاون مع الآلية، وتبادل الأدلة والمواد الأخرى ذات الصلة، وفقا للقانون الدولي والتشريعات الوطنية.

إن الآلية تواصل الاضطلاع بمهامها في سياق معقد للغاية وتواجه تحديات من نوع مختلف، كما أشير إلى ذلك في التقرير. لقد استمر الصراع في سورية أكثر من ثماني سنوات وسبب معاناة إنسانية جسيمة وخسائر في الأرواح. وشهدنا انتهاكات ممنهجة ووحشية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. إن الآلية المكلفة بجمع المعلومات والأدلة عن أخطر الجرائم الدولية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي. وجلسة اليوم هي فرصة أخرى جيدة للإعراب عن دعمنا الراسخ لعمل الآلية. وكما ورد في التقرير، لن تكتمل أعمال الجمع أو التحليل والتحقيق في المستقبل المنظور.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الآلية بشأن جميع عناصر الولاية المنوطة بها، ولا سيما فيما يتعلق بجمع الأدلة. وقد قامت أيضا بتعزيز وتوسيع قائمة المحاورين، وأبرمت عددا من أطر التعاون الإضافية. ونود أن نشيد بالآلية لما قامت به من تكثيف جهودها لتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة المعنية على كل من الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

لا يمكن أن يوجد حل عسكري للنزاع السوري. ونحن بحاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع. ويتطلب التوصل إلى حل مستدام للأزمة السورية عملية سياسية، والتوصل إلى اتفاق على أساس توافق آراء دولي واسع النطاق. وستدعم إستونيا أي مبادرة من شأنها أن تجلب السلام والاستقرار إلى هذا البلد الذي مزقته الحرب والعنف. ونحن نقوم في الوقت الراهن بمساعدة اللاجئين بسبب الحرب السورية من خلال المشاركة في نقلهم وتقديم مساهمات مالية إلى صناديق ومشاريع المعونة الإنسانية. ومع ذلك، لا يمكن أن يعني الحل السياسي أن من ارتكبوا فظائع وحشية ضد الشعب السوري لا يخضعون للمساءلة.

ونرى أن مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم أمر بالغ الأهمية لضمان وجود مجتمع عادل ومنصف، عن طريق مساءلة الجناة وضمان العدالة للضحايا. ولضمان المساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة في سورية، ندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى إحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية لضمان العدالة لجميع الضحايا.

ولمصلحة العدالة لسورية وضمان احترام القانون الجنائي الدولي نناشد جميع الأطراف المنخرطة في النزاع إبداء روح المسؤولية والتعاون الكامل مع الآلية في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وجمع الأدلة بهدف المساعدة في اتخاذ الإجراءات القانونية ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية في الجمهورية العربية السورية، في المستقبل.

وهناك حاجة ملحة لضمان تمويل الآلية من الميزانية العادية للأمم المتحدة بما يكفل قدرتها على الاضطلاع بولايتها بكفاءة، وجعل إمكانية تحقيق العدالة للضحايا حقيقة واقعة. ويسرنا أن الأمر سيكون على هذا النحو اعتبارا من عام ٢٠٢٠. وقد قدم الاتحاد الأوروبي وفرادى الدول الأعضاء فيه، بما في ذلك إستونيا، مساهمات طوعية إلى الآلية.

ونرحو للسيدة مارشي – أويل كل النجاح في جهودها الرامية إلى مواصلة العمل القيم في التحقيق في أخطر الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية.

السيد شنغ لي (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن الصراع في سورية، يدخل عامه التاسع، وقد جلب معاناة شديدة للبلد وسكانه. إن الشعب السوري حريص على استعادة السلام والعودة إلى دياره في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت الحاضر، لا تزال الأمم المتحدة تضطلع بدورها بوصفها القناة الرئيسية للوساطة، وتعمل على النهوض بعملية سياسية شاملة لجميع الأطراف في سورية. وستُعقد جولة أخرى من حوار أستانا في وقت قريب، ومن المتوقع إحراز تقدم في إنشاء اللجنة الدستورية.

وقد أكدت الصين دائما أن على جميع الأطراف السورية التقيد بالقانون الإنساني الدولي، وهي تعارض جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

ونعتقد أيضا أن الجهود الرامية إلى التصدي للإفلات من العقاب ينبغي أن تستند إلى احترام السيادة القضائية للبلدان المعني، الأمر الذي ينبغي أن يكون له الاعتبار الأول في هذه الحالة. وينبغي لهذه الجهود أن تسهم في المساعي العامة الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة سورية، واستقلالها، ووحدتها، وسلامتها الإقليمية، وأن يقوم بدور نشط وبناء في تعزيز التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية. وينبغي أن تساعد الإجراءات ذات الصلة في الحفاظ على وحدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن تتجنب تعقيد هذه المسألة.

إن موقف الصين من إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسورية لم يتغير – فقد كانت غارقة في الجدل. ولم تتم استشارة البلد المعني بالكامل، ولم تُبد حكومته موافقتها على ذلك. وللدول الأعضاء آراء متباينة بشأن أنشطة الآلية. وأُعرب عن آراء متباينة بشأن تقاريرها. ولا تؤيد الصين تمويل عمل الآلية من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وتعتقد الصين أن تعزيز التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية يجب أن يتبع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية. والصين مستعدة للانضمام إلى بقية المجتمع الدولي في محاولة الإسهام في التوصل إلى تسوية شاملة، ومناسبة وعادلة للمسألة السورية من خلال دفع الأطراف السورية للسعي إلى التوصل لحل مقبول للجميع في عملية مملوكة لسورية وتقودها سورية بروح قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد ميكلادزي (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد جورجيا البيان الذي أدل به في وقت سابق ممثل ليختنشتاين (انظر A/73/PV.76).

بادئ ذي بدء أود أن أشكر السيدة كاترين مارشي – أويل، رئيسة الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، على عرض التقرير (انظر A/73/741) بشأن عملها الهام من أجل تعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة أثناء النزاع. كما نرحب بهذه المناقشة الرسمية الأولى بشأن تقرير الآلية في الجمعية العامة، وبفرصة بحث ضرورة تقديم جميع المسؤولين عن ارتكاب الجرائم البشعة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ إلى العدالة.

لقد أسفر الصراع في سورية عن معاناة لا توصف للشعب السوري. وقد وقع ما يصل إلى نصف مليون شخص ضحايا لهذا النزاع، بينما شُرد الملايين.

أنشأت الجمعية العامة الآلية في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، من خلال القرار ٢٤٨/٧١، لمعالجة حالة الإفلات من العقاب التي طال أمدها فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة التي ينص عليها القانون الدولي، فيما يخص جميع أطراف النزاع. وبذلك، أبرزت الجمعية العامة الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه في المسائل التي يكون فيها مجلس الأمن غير قادر على اتخاذ أي إجراء. في الواقع، كان إنشاء الآلية خطوة مهمة إلى الأمام على طريق العدالة، بعد سنوات من الفظائع التي لم يتم وقفها في سورية.

وإزاء هذه الخلفية، تؤيد جورجيا تأييدا تاما إنشاء الآلية، الذي تم بناء على تكليف من جانب الجمعية العامة، وساهمت ماليا في دعم عملها وستقوم بذلك في المستقبل. ويرحب وفد بلدي بالتقدم الكبير المحرز في عمل الآلية، ولا سيما توسيع مجموعة الأدلة، التي تضم حاليا أكثر من مليون سجل. ومما يشجعنا كذلك النتائج الملموسة للتعاون بين التحقيقات الوطنية والآلية، والتي أسفرت عن فتح ملفي قضيتين.

وندين الإجراءات التي اتخذها نظام الأسد والتي تعرقل عملية التحقيق، وتتجاهل التوصيات الواردة في التقارير ذات الصلة

الصادرة عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، ورفض الامتثال لالتزاماته المترتبة عليه بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتؤمن جورجيا إيمانا راسخا بمبدأي العدالة الدولية وسيادة القانون، وهما الركيزتان الأساسيتان لإحلال السلام المستدام. وعندما يسود الإفلات من العقاب، لا يمكن تحقيق العدالة ولا السلام.

وفي ظل هذه الخلفية، وبينما نرحب بالمساهمات المالية الطوعية للدول لدعم العمل الحيوي للآلية، تؤيد جورجيا بقوة إدراج تمويلها في الميزانية العادية للأمم المتحدة. ونعتقد أن هذه الآلية، مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة حول الجمهورية العربية السورية، ستسهل وتسرع الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة، وفقًا لمعايير القانون الدولي.

في الختام، دعوني أكرر التأكيد على دعم جورجيا الكامل للجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للشعب السوري.

السيدة ماتوس خواريث (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلمت بالإسبانية*): إن جمهورية فنزويلا البوليفارية ملتزمة بمكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير قلقاً دولياً، لأن ذلك يشكل بلا شك خطوة أساسية في اتجاه صون السلام وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وفقًا دائمًا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام عدم التدخل وسيادة البلدان.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالقرار ٧١/٢٤٨، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، فإننا نحتفظ بموقفنا المبدئي المتمثل في عدم قبول إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، لأن يشكل انتهاكًا للمواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة، بما أن مجلس الأمن هو الجهاز الوحيد الذي يتمتع بسلطة إنشاء محاكم تتمتع بسلطة قانونية ملزمة للأفراد والدول. ولا يمكن للجمعية العامة نفسها أن تنشئ آلية يمكنها جمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة بشأن انتهاكات القانون الدولي، لأن ذلك سيتداخل مع اختصاصات مجلس الأمن.

وبهذا القرار، حاولت الجمعية العامة إنشاء آلية ذات اختصاصات تتوافق فقط مع اختصاصات مكتب المدعي العام في دولة من الدول، مما شكل سابقة سلبية تقوض سيادة الدول ومسؤوليات أجهزة الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن القاعدة الأساسية التي تحكم توفير المساعدة القانونية التقنية من قبل الأمم المتحدة لأي دولة عضو تحدث بطلب من الدولة المعنية. وفي حالة إنشاء تلك الآلية، لم يكن هناك طلب من حكومة الجمهورية العربية السورية للحصول على هذه المساعدة.

إن إنشاء الآلية تدخل صارخ في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية السورية، مما يضعف الكفاءة القانونية لسلطاتها وهيئاتها الوطنية. كما يعلم الجميع، فإن جهود المصالحة الوطنية التي تقوم بها الحكومة السورية تمر بمرحلة هامة، وتشكل الآلية تهديدًا مباشرًا للحل السياسي في ذلك البلد.

ونتشاطر رفض طلب الأمين العام إدراج الآلية في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠، لأن ذلك لا يحظى بدعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى عدم قانونيته ومخالفته للميثاق.

في الختام، نأمل أن نتمكن في المستقبل من العمل على المبادرات السياسية، بما يتماشى مع الهدف الذي لا مفر منه والمتمثل في السعي لتحقيق السلام والاستقرار والعدالة في سورية، مع مراعاة المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة دائمًا، ومصالح شعبها، واحترام السيادة، ومبدأ عدم التدخل واحترام القانون الدولي.

السيد ساكاجوتشي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): ترى اليابان أنه من المهم للغاية محاسبة المسؤولين عن أخطر الجرائم

وانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في سورية. وفي هذا السياق، تشيد اليابان بالآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، على التقدم المحرز منذ أن بدأت عملها في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٨ وترحب بتوسيع أنشطتها.

أود أن أشكر رئيسة الآلية، السيدة كاثرين مارشي – أويل، على تقديم تقريرها (انظر A/73/741). وتتوقع اليابان أن تعزز الآلية تنسيقها مع الأمم المتحدة وغيرها من السلطات ذات الصلة، وأن تقوم بعملها بشكل فعال.

السيدة ميو (ميانمار) (*تكلمت بالإنكليزية*): يأخذ وفد بلدي الكلمة لكي ينضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء تآكل تعددية الأطراف القائمة على القواعد، وإساءة استخدام ميثاق الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. إن إساءة استخدام منظومة الأمم المتحدة لخدمة أغراض سياسية خاصة، والتحايل على قواعد وإجراءات العمل الثابتة لهيئات الأمم المتحدة أمر غير مقبول على الإطلاق بالنسبة لوفد بلدي. إن إساءة السلوك هذه لن تؤدي إلا إلى تراجع الثقة في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بمجموعة البلدان النامية الصغيرة، التي تعلق آمالها بقوة على الأمم المتحدة وميثاقها من أجل تحقيق الأمن والتنمية والعدالة الاجتماعية.

إن وفد بلدي يعارض إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وذلك بسبب انتهاك القرار للنظام الداخلي لمنظومة الأمم المتحدة. إن إنشاء آلية للتحقيق من هذا القبيل تقع في نطاق اختصاص مجلس الأمن وتتجاوز ولاية الجمعية العامة. علاوة على ذلك، تفرض الآلية عبئا ماليا كبيرا على موارد المنظمة الشحيحة. ونحن لا نؤيد فكرة استخدام الميزانية العادية للأمم المتحدة التي كان من الممكن استخدامها بشكل أكثر فعالية لغرض تخفيف حدة الفقر أو مساعدة العديد من الأشخاص المستضعفين في جميع أنحاء العالم.

في حالة ميانمار، إعترضنا بشدة على إنشاء آلية تحقيق مستقلة في ميانمار. فقد تم إنشاؤها خارج ولاية مجلس حقوق الإنسان. وهي تمثل الانتقائية والتمييز والمعايير المزدوجة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صلاحياتها تؤثر بشدة على الولاية القضائية المحلية لبلد ذي سيادة.

إن وفد بلدي لا يشكك في أهمية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لأنهما ركيزتين أساسيتين في الأمم المتحدة. ونحن نعارض فقط إساءة استخدام آليات الأمم المتحدة من قبل بعض البلدان الأعضاء لخدمة أجندتها السياسية الخاصة بها، على عكس مبادئ احترام السيادة والحياد وعدم التمييز والتسوية السلمية للنزاعات من خلال الحوار السياسي. ويجب أن نتمسك بثبات بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن نمنع إجهاض العمل المتعدد الأطراف. ولنتحد جميعا لحماية سلامة الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة العالمية الوحيدة التي تخدم مصلحة البشرية والأمن والرخاء المستدام للجميع.

السيد ريبيرو روساريو (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): كانت كوبا من بين الدول الأعضاء التي صوتت معارضة لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧١ بشأن إنشاء الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. وكما ذُكر لدى اتخاذ القرار (انظر A/71/PV.66)، فإن كوبا لا ولن تؤيد أي آلية تتجاهل عمدا المبادئ التوجيهية التي أدت إلى إنشاء

المنظمة، مثل السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وعلاوة على ذلك، لا بد لنا من القول إن اعتماد وتنفيذ مثل هذه الآلية أمر غير مسبوق في تاريخ الأمم المتحدة، إذ أنه يشكل تعديا على قواعد ومبادئ القانون الدولي وإجراء خطيرا في ممارسات المنظمة. ونحن نرفض إنشاء الآليات التي تلتف بشكل واضح على المسؤولية الرئيسية للدول ذات السيادة، في هذه الحالة حكومة الجمهورية العربية السورية، ونظمها القضائية في التحقيق والملاحقة القضائية بشأن أي جريمة ارتكبت في أراضي تلك البلدان.

إن عدم قانونية تلك الآلية واضح من عدة أوجه. فالولاية التي أنيطت بها لا أساس لها في ميثاق الأمم المتحدة. وهي تتجاوز الاختصاص والمهام المنوطة بالجمعية العامة في المواد ١٠ و١٢ و٢٢ من الميثاق وتجعل منها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، مما يمنح الآلية وموظفيها مركزا قانونيا وحصانات وامتيازات غير قانونية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاختصاصات الأساسية لتلك الآلية غير محددة حتى. ولا نملك، نحن الدول الأعضاء، القدرة على الإدلاء بآراء، ناهيك عن اتخاذ قرارات بشأنها.

كما أنه أُسندت إلى الآلية مهام مماثلة لمهام مكتب المدعي العام، بغرض إقامة صلة بين الأدلة على الأعمال الإجرامية ومن قد يكونون مسؤولين عن ارتكابها، من أجل تبادل المعلومات مع المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية أو مع المحاكم التي قد تكون، في رأي الآلية، ذات ولاية قضائية. وذلك يشكل تعسفا قانونيا، بقدر ما إنه لا يمكن لنفس الهيئة، حتى في الأعمال القضائية الكلاسيكية، أن تكون القاضي وممثل الادعاء في آن معا.

وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه ليس من الممكن بأي حال من الأحوال كفالة استقلال ونزاهة آلية تعتمد في عملها على التبرعات. وعلى العكس من ذلك، هناك الكثير من الأمثلة على العواقب الوخيمة لتمويل من هذا القبيل على الاستقلال والنزاهة. فالبلدان المانحة هي التي تملك في نهاية المطاف الثقل الأساسي في اتخاذ القرارات المتعلقة بتشغيل الآلية وإجراءاتها العملية.

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، تعتقد كوبا أن الآلية وُلدت معيبة؛ ومما يؤكد ذلك أوجه التضارب والتناقضات الواردة في التقرير المعروض علينا اليوم (انظر A/73/741). وفي هذا الصدد، إننا كذلك لا نؤيد التوصية بأن تُستخدم الميزانية العادية للمنظمة في تمويلها.

وتؤكد كوبا من جديد معارضتها لآلية الملاحقة القضائية المتعلقة بسورية المنشأة بموجب القرار ٢٤٨/٧١ وتكرر أننا لن نتمكن من منع نشوب النزاعات، ناهيك عن ضمان السلام والأمن الدوليين، إن لم يكن الاحترام الصارم لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي شرطا لا غنى عنه.

السيد هوك (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أستهل بياني بشكر رئيسة الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، السيدة مارشي – أويل، على عرضها التقرير الثالث للآلية (انظر A/73/741). وتعرب نيوزيلندا عن تقديرها إزاء الفرصة المتاحة لمناقشة العمل الهام الذي تضطلع به الآلية في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة.

وتكرر نيوزيلندا، مثلها مثل الوفود الأخرى التي تكلمت اليوم، تأكيد دعمها القوي للآلية ولعملها. ونواصل التشديد على أهمية العمل الجماعي لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم البشعة التي ارتكبت في سورية، وعلى الدور الحاسم الذي تؤديه الآلية في تلك الجهود.

ويسر نيوزيلندا أن تلاحظ من تقرير الآلية أنه يجري إحراز تقدم نحو إنجاز ولايتها. فالتحقيق الهيكلي الذي تجريه الآلية

نفسها وتعاونها مع ولاية قضائية وطنية، الأمر الذي أدى إلى فتح ملفي قضيتين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، يبرزان العمل الهام الذي تضطلع به الآلية لإثبات المسؤولية الجنائية الفردية.

وتثني نيوزيلندا أيضا على جمع الآلية المتزايد للأدلة، بمساعدة التكنولوجيات الجديدة، وعلى توسيع نطاق انخراطها مع الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. ونرحب، علاوة على ذلك، بالجهود التي تبذلها الآلية لإدماج المنظور الجنساني في عملها. ونحثها على أن تتخذ هذه التدابير كذلك فيما يتعلق بالميل الجنسي والهوية الجنسانية والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، مثلما هو مذكور في التقرير.

وتقدم نيوزيلندا تبرعات إلى الآلية. ومع ذلك، فإننا نردد بقوة الدعوات المطالبة بالموافقة على توفير تمويل مستدام للآلية من الميزانية العادية للأمم المتحدة للعام ٢٠٢٠. وكما يوضح التقرير بجلاء، فإن حجم العمل الذي تضطلع به الآلية ضخم وأهميتها هائلة. ومن ثم، يجب أن نوفر لها الموارد التي تحتاجها للقيام بالعمل الذي طلبنا منها القيام به. وسنواصل متابعة عمل الآلية عن كثب. ويمكنها أن تعول على دعم نيوزيلندا الكامل.

السيد أروتشا أولابويناغا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر المكسيك السيدة كاترين مارشي – أويل على عرضها التقرير الثالث (انظر A/73/741) للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. تدعم المكسيك عمل الآلية منذ إنشائها في إطار فرضية واضحة: لا يمكن تحقيق السلام من دون تحقيق العدالة. ولذلك، فإن المساءلة ضرورية من أجل بناء سلام مستدام.

لقد كان من المعروف، منذ بداية النزاع في سورية في عام ٢٠١١، أن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت على نطاق واسع وبشكل منهجي ضد السكان المدنيين، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية، من دون أن تتمكن آليات المساءلة الدولية من التصدي للحالة. وبالنظر إلى طول أمد تلك الأزمة المستمرة منذ أكثر من ثماني سنوات – وهي إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في عصرنا – فإن حفظ وجمع المعلومات والأدلة أمر حيوي لإجراء تحقيقات في الجرائم المرتكبة.

ونشيد بالتقدم المطرد المسجل في تقارير الآلية. ونرحب، بصفة خاصة، بحقيقة أن عمل الآلية قد أدى، في العام المنقضي، إلى فتح ملفي قضيتين ويسر التعاون مع دول تمارس ولاية قضائية على بعض الجرائم المرتكبة. ويُعدُّ التعاون مع مختلف الجهات المعنية مثل الدول ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، أمر أساسي لضمان التشغيل الكامل للمستودع المركزي للمعلومات الذي أنشأته الآلية.

ونحث الآلية على مواصلة تعزيز نهج العدالة الشاملة الذي تتبعه، بما في ذلك التركيز بوجه خاص على الأهداف الشاملة من قبيل المنظور الجنساني والنهج التي تركز على الضحايا والجوانب الأخرى المتعلقة بالعدالة الانتقالية، في ذات الوقت الذي تكفل فيه استقلال عملها وحياده على نطاق أوسع، كي يتسنى لها التعاون مع السلطات المحلية وإتاحة فرص وصول ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى العدالة. وتعني المساءلة أيضا إثبات الحقيقة فيما يتعلق بالوقائع، وهو أمر ذو أهمية قصوى بالنسبة للضحايا ولأي احتمالات للنهوض بعمليات التعمير والمصالحة.

كما نحيط علما بالتوصيات الواردة في التقرير. ويحدونا الأمل في أن يشمل التقرير الرابع – وهو التقرير التالي المتوقع عرضه – التقدم المحرز في المجالات التي حددت لإجراء تحسُّن فيها. وندرك علاوة على ذلك أن عمل الآلية قد تأثر إلى حد كبير بالافتقار إلى ميزانية مضمونة. ولأجل ضمان فعالية هذه الآلية، يجب أن تتوفر لها الموارد اللازمة لتنفيذ عملياتها. وعليه، فإننا نؤيد إدراج تمويل الآلية في الميزانية العادية للأمم المتحدة

في عام ٢٠٢٠، ما سيضمن استمراريته وموثوقيته والقدرة على التنبؤ به ويمكّن من تنفيذ ولاية الآلية.

ويُنظَر إلى استمرار الشلل والتقاعس من جانب مجلس الأمن، بسبب إساءة استخدام حق النقض أو مجرد التهديد باستخدامه، باعتباره عجز للمجتمع الدولي عن التصدي لهذه الأزمة الخطيرة على حساب السكان المدنيين. ومن الأمثلة على ذلك أن هذا المأزق السياسي لا يزال يمنع مجلس الأمن عن إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويجب علينا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبديد الشكوك في مصداقية المنظمة وقدرتها على دعم المقاصد والمبادئ التي أنشئت على أساسها. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتنا إلى الدول التي لم تفعل بعد، إلى الانضمام إلى المبادرة الفرنسية – المكسيكية الداعية إلى تقييد استخدام حق النقض في الحالات التي تشمل ارتكاب الفظائع الجماعية.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيدة كاترين مارشي – أويل على عرضها تقرير (انظر A/73/741) الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي التي ارتكبت في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، فضلا عن تفانيها وفريقها والتزامهما بتمكين الآلية من تحقيق أهدافها. وما برحت أوكرانيا تدعم الآلية دائما منذ إنشائها، وتتابع عن كثب التقدم الذي تحرزه.

وإذ نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ليختنشتاين (انظر A/73/PV.76)، أود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية.

أولا، لقد عاني الشعب السوري بما فيه الكفاية وأكثر. ولا شك أن إرساء المساءلة عن الجرائم المرتكبة في الأراضي السورية منذ اندلاع النزاع الوحشي قبل ثماني سنوات ليس مجرد عنصر أساسي من عناصر مبدأ سيادة القانون العالمي فحسب، بل هو التزام أخلاقي للمجتمع الدولي إزاء الضحايا. وقد شهدنا في كثير من المناسبات، كيف يسيء حلفاء النظام السوري سلطاتهم، وخاصة من جانب من هم أعضاء دائمون في مجلس الأمن، للحيلولة دون تحقيق العدالة. وقد حدث ذلك بالفعل وما زال يحدث وليس للشعب السوري وحده، فبلدي أوكرانيا نفسه ما زال ضحية لإدمان روسيا استخدام حق النقض. لذلك السبب، وبوصفها أحد مقدمي مشروع القرار ٢٤٨/٧١ الذي أنشأ الآلية في ٢٠١٦، لا تزال أوكرانيا مقتنعة بضرورة الآلية وأهميتها البالغة. في وقت اتسم بالجمود في مجلس الأمن، فإن على المجتمع الدولي بأسره أن يفكر مليا وبصورة مبتكرة فيما يتعلق بسبيل المضي قدما نحو كفالة المساءلة.

ثانيا، نرحب بالتحسّن المستمر في كفاءة عمليات الآلية واستدامتها، بما في ذلك إنشائها أحدث نظام لإدارة المعلومات والأدلة. وتقع المسؤولية الرئيسية على الآلية بموجب ولايتها عن ضمان توثيق الكثير من الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي في سورية ومساءلة مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة. وفي ذلك الصدد، تؤيد أوكرانيا التوصيات الواردة في التقرير والساعية إلى الاستفادة من التعاون بين الآلية والأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني.

ثالثا وأخيرا، بانتهاء المرحلة الأولى من عمل الآلية، فإننا نؤيد الدعوة إلى توفير تمويل لها من الميزانية العادية للأمم المتحدة، كما هو الحال بالنسبة لآلية التحقيق المستقلة لميانمار.

السيد أوغاريللي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون للإحاطة الزاخرة بالمعلومات (انظر A/73/PV.76) التي قدمتها هذا الصباح السيدة كاترين مارشي – أويل، رئيسة الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي التي ارتكبت في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ .

وباعتبارها أحد البلدان التي شاركت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في تقديم مشروع القرار ٢٤٨/٧١ الذي أنشأ الآلية، فإن بيرو على اقتناع بضرورة ضمان المساءلة في المستقبل عن الفظائع المرتكبة في سورية. وعلاوة على ذلك، أكد القرار عزم الجمعية العامة الثابت على اتخاذ موقف قبل انعدام وحدة الصف في مجلس الأمن وما يترتب عنه من تقاعس.

وفي ذلك الصدد، ترحب بيرو بتقرير الآلية (انظر A/73/741) الذي يصف مختلف مجالات التقدم المحرز خلال الأشهر الأخيرة. بما في ذلك توحيد البيانات والحفاظ عليها، والربط بين الأدلة والمسؤولية الجنائية الفردية وفتح ملفات قضايا محددة. وبالمثل، نرحب بنهج العدالة الشاملة الذي اعتمدته الآلية، بما في ذلك إيلاء اهتمام خاص للعنف الجنسي والعنف الجنساني. ونشدد أيضا على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين الآلية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، فضلا عن الدول والمجتمع المدني في المستقبل. ونشدد أيضا على أهمية ضمان توفر الموارد اللازمة للآلية كي يتسنى لها الوفاء بولايتها.

وإذ نؤكد مجددا التزامنا بالتعاون مع الآلية وكل الجهود الرامية إلى تحديد المسؤولية عن تلك الجرائم على النحو الواجب في سورية، تجدد بيرو دعمها لجميع المبادرات الرامية إلى مساءلة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عن الجرائم التي ارتكبوها. وبالمثل، فإن الوصول إلى العدالة والمساءلة والمصالحة أمور أساسية لتحقيق ذلك الهدف.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، فضلا عن الدفاع عن سيادة القانون، هي شروط مسبقة أساسية لبناء مجتمعات حرة سلمية وشاملة. وفي بيئة تتسم بالنزاعات وحالات الطوارئ الإنسانية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد صفوفه لأجل إنهاء معاناة الملايين من البشر وازدياد معدلات الإفلات من العقاب الذي ترتكب بموجبه الجرائم الفظيعة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند. وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٤.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠